

كسقيته بحال وحرام كطلقات البردة وإسار الأعرام إلى المباح بطلا
من لا يهاها ولا تسب نفسه بموتها من غير تنعم بها وروي الثعلبي من
حدسية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن من البغض كحل
الي الله الطلاق وعن علي بن النبي صلى الله عليه وسلم قال
تزوجوا ولا تطلقوا فان الطلاق يهتر منه العرس وعن أبي موسى
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معاذ مخلق الله
بقالي شيئا علي وجه الأرض أحب إليه من العتاق ولا خلق الله
بقالي شيئا البغض إليه من الطلاق وعن معاذ بن جبل قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم أحل الله البغض إليه من الطلاق
وأحل لغوا في الاستئذان والطلاق والعتق فقال طائفة من آل
وهو مروي عن طاووس وبه قال جاد الكوفي والسائي
وأبو يوسف وأصحاب الرمي وقال مالك والأوزاعي لا يجوز الاستئذان
في الطلاق خاصة قال ابن المنذر وبالقول الأول قوله ولما
كان نظر الشارع إلى العلة سدد أصرح بصيغة الأمر فقال
بقالي **واحصوا** أي اصبطوا اصبطوا كأنه في اتقائه محسوس **العدة**
ليعرف زمان الرجعية والنفقة والسكنى وحل النكاح لاخت
المطلقة من الأذى ذلك من الفوائد التحليلية **والقوا** أي في ذلك
الله أي الملك الأعظم الذي له الخلق والأمر **ربكم** أي لأصانته
في تركه في حكمه على كسيفه السماوي مع جميع الأعمار عنكم
التحريم أي أيما الرجال في حال العدة **من يوفين** أي
أمسكن التي وقع الفراق فيها وهي مسكنهن التي يسكنها قبل
العدة وهي بيت الزوج وأصغف المين لا حنقا صبا من
من حيث السكنى وقرا ورسن وأبو عمر ورضفهم بهم البأثرة
والباثون

والباثون تكسرهما **والباثون** أي من يوفين حتى تنقضي عدتهما ولو
وأنق الزوج علي ذلك وعلي كما كره المصنف منه لأن في العدة حقا على
الله بقالي وقد وجبت في ذلك المسكن وقوله تعالى **ألا يا أيها الذين آمنوا**
سبينة استئذان من الأول والمعنى الأول أن تبداً وأعلى الزوج فإنه
بالسكنى في استعاطقهم وقال ابن عباس الفاحشة المبيحة أن
تبدأ علي أهل زوج فيجوز إخراجها سوء خلقها وقال ابن مسعود
أراد بالفاحشة المبيحة أن تزني في فخر لا إقامة أحد علي ثم ترد
إلى منزلها وقال قتادة الفاحشة السخوز ذلك أن يطلق علي
النسوة فتقول عن بيته يجوز أن يكون مستسكن من الثاني إلى الثالثة
في النبي والدلالة علي أن حرزها فاحشة هذا كله عند عدم الفذر
أما الفذر كسر عن من لها نفقة علي المفارقة عن طعام وكثان
بها ولعن لها وهي كغيرها وتأنسها عند جارتها ليلا وترجع
وتبيت بيتها فإنه جائز للحاجة الي ذلك وكوفي علي بنسوان ومالك
من حتى هدم وعزف ونسقة مجا وروين لها وسنة قاضيها بغير أن
وسنة قاضيها بمالحاجة الي ذلك بخلاف الأذي اليسير إذ لا يجزى
منه أحد ومن الجيران الأجا ودم أقارب الزوج نعم أن استئذانها
بهم أو عكسه وكانت الدار صيغة نكلم الزوج عنها وخرج بالجيران
ما لو طلبت بيت يومها وقاذت بهما أو دماها فلا نقل لأن الرجعية
لا تقول بينهما ولو انتقلت لبلداً ومسكن بأذن زوجها في جبة العدة
ولو قبل وصولها اليه اعتدت فيه لأنها حاضرة بالمقام فيه
فإن انتقلت لذلك بلاذن فتعتد في الأول وإن وجبت العدة
بها وصور لها للثاني في بعض ما بذلك نعم أن ذلك لها بعد انتقالها
أن تقم في الثاني فكما لو انتقلت بلاذن ولو أذن لها في الانتقال